المقاربات السياسية للتخلف في الدول العربية:

الدول العربية من التدهور إلى الإنهيار

ملتقى وطني حول أزمة الحكم في الدول العربية:
تحديات الواقع ومقاربات التغيير

يومي 23/22 نوفمبر 2015

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

إعداد الأستاذ:
بوقنور إسماعيل

مقدمة

تختلف المعايير الدولية التي تقدمها خاصة المؤسسات الدولية الغير حكومية للتخلف السياسي، من حيث طبيعة المنطقة وبيئتها، رغم كون هذه المعايير الدولية تشترك فيها هذه الدول التي تعاني تخلف في بنيتها ومؤسساتها، ومنظومتها الإجتماعية ككل، لهذا فإننا نسعى من خلال هذا المبحث إلى اسقاط بعض المؤشرات والمعايير الدولية على الدول العربية، خاصة في الجوانب المتعلقة بتراجع مستوى الأداء السياسي، سواء في التركيبة المؤسساتية أو الشرعية، بالإضافة إلى مسوى وحجم تطبيقها لمعايير الحكم الراشد، وهذا من خلال مايلي:

1. مقاربة تدني مستوى الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية:

يشكل الحكم الراشد إشكالية من حيث الدقة[1] وتحديد الآليات التي تختلف وفق التوجهات والأبحاث بين التركيز على الحكم الراشد في إطار النظام السياسي، وربطه بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبين إدخاله في إطار اقتصادي و اجتماعي يربط مع التنمية و التسيير وترشيد النفقات، وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على كل المستويات، ويشمل الآليات والعمليات المعقدة وكذلك المؤسسات التي يضع الناس فيها مصالحهم ومعاملاتهم، وتتوسط في

[1] - تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات، خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية . ويكمن ذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها و في هذا الإطار هناك العديد من المفاهيم لها ترجمات مختلفة ككلمة ***GLOBALIZATION*** التي ترجمت إلى العولمة، الكوكبية، الكونية وكلمة ***Néolibéralisme*** التي ترجمة إلى الليبرالية الجديدة، الليبرالية المحدثة، والنيولبيرالية.....الخ و هذا ما نجده بالنسبة لمفهوم ***Gouvernance*** حيث لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه و يمكن أن نحصي العديد من الترجمات مثل:الحاكمية، الحكم، الحكمانية، إدارة الحكم، الحوكمة الإدارة المجتمعية....إلخ إظافة إلى تلك الترجمات ترجم مصطلح ***Gouvernance*** إلى عبارة إدارة شؤون الدولة و المجتمع و التي تبناها أكثر من مركز بحثي كمركز دراسات استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى أنها تعكس في محتواها المعنى الأساسي كلمة ***Gouvernance*** من حيث تركيزها على طرفي المعادلة – الدولة والمجتمع و العلاقة بينهما. كما تبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم–الحاكمية إلا أن مصطلح الحاكمية لا يعكس معنى المفهوم الذي يعبر عن الدولة و المجتمع و القطاع الخاص .فهو يعكس دلالات ذات صبغة دينية وتاريخية تتمثل في نظريات الحاكمية الا لاهية وما صاحب ذلك من جدليات.

انظر: حسن كريم ، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (مفهوم الحكم الصالح)**، مجلة المستقبل العربي،العدد: 309بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2004 ،ص من 4-65

خلافاتهم، وتمارس حقوقها والتزاماتها القانونية[1]، وقد أدت عدة عوامل إلى إثراء معنى الحكم الراشد خاصة في ظل تطور دور الدولة و علاقة المواطنين بأنظمة الحكم و يمكن أن نحددها في:

العولمة، القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي و الوطني، عولمة أليات وأفكار اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص، وبروز المتغيرات على المستوى الدولي، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات.

وزيادة على ذلك بروز أسباب أخرى يمكن إيجازها في :

- ظهور المفاهيم الجديدة للتنمية وربطها بالشفافية والمسائلة والرقابة وتبنى النظام الليبرالي كخيار اقتصادي في معظم الدول.
- تقليص دور الحكومات في المجال الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص.
- بروز مصطلح التنمية الإنسانية وربطه بالحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويعتبر الحكم الراشد احد المفاهيم و القيم التي أنتجها البنك العالمي ابتداء من سنة **1989** من اجل منع تحويل القروض العمومية من مساراتها التنموية إلى مجالات أخرى مثل التسليح أو الفساد المالي، فالحكم الراشد من هذا المنظور اعتبر منطقا إصلاحيا ووظيفيا يمنع تبديد الأموال العمومية و التحكم في ربط النفقات العمومية مع واجب تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية.[2]

وقد وضع البنك الدولي قاعدة بيانات لمؤشرات الإدارة الرشيدة غطت خمس فترات تمتد من 1996-2004 ، يتم تحديثها كل عامين، في إطار عدد من المحاور الرئيسية التي يتابعها، والتي تشمل "محاربة الفساد ،الإصلاح القضائي، الإصلاح الاقتصادي، والتنمية البشرية" ولقد وضعت هيئة البنك الدولي 22 مؤشرا لاختبار تحقيق الحكم الراشد، منها 12 مؤشر يخص المساءلة العامة، و10 مؤشرات

---

[1] - *Susan George: « The world bank and its concert of good governance », London: Pluto Press, 1995. P.205-206.*

[2] - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007،ص 17 .

تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عـــدد الدول الخاضعة للقياس، وتغطي الأسئلة حقولا عدة[1].

فمؤشرات **المساءلة العامة** حسب البنك الدولي تتضمن ما يلي:

- **الحقوق السياسية والمدنية للأفراد** : وهو ما يسميه برنامج إدارة الحكم في الدول العربيـــة بتصنيفات الحقوق السياسية، وهو يقوم على أنه إذا وقع متوسط تصنيف الدولـــة المجمعـــة للحقـــوق السياسية والحريات المدنية بين درجة 1 و 2.5 توصف كدول "**حـــرة** " ***Free***، وبـــين 5.5 و 7 كدول "**غير حرة**"***Not Free*** ، واعتبارا من العام ***2003*** صنفت الدول التي يقع متوسط تصنيفاتها المجمعة بين 3 و 5 كدول "**حرة جزئيا**"***Partly Free***، يستخدم الدليل من 1 إلى 7 لقياس دليـــل الحقوق السياسية والمدنية.

[1] - بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة / من فعاليات الملتقى العلمـــي حـــول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005/الجزائر

جدول رقم: (01)

يوضح أداء الدول العربية في مؤشر الحرية لأعوام 2004-2006

الدولة	الحريات السياسية 2004-2006	الحريات المدنية 2004-2006	التصنيف 2004-2006
البحرين	5-5	5-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
جيبوتي	5-5	5-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
الأردن	5-5	4-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
المغرب	5-5	4-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
اليمن	5-5	4-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
لبنان	5-6	4-5	حرة جزئيا-حرة جزئيا
الجزائر	6-6	5-5	غير حرة-غير حرة
تونس	6-6	5-5	غير حرة-غير حرة
مصر	6-6	5-6	غير حرة-غير حرة
العراق	6-7	5-5	غير حرة-غير حرة
قطر	6-7	5-6	غير حرة-غير حرة
الإمارات	6-6	6-6	غير حرة-غير حرة
ليبيا	7-7	7-7	غير حرة-غير حرة
الصومال	7-7	6-6	غير حرة-غير حرة
السعودية	7-7	6-7	غير حرة-غير حرة
سوريا	7-7	7-7	غير حرة-غير حرة

رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، "تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية، 2004-2006

بالنظر إلى الجدول يبين أنه لم تدخل أي من الدول العربية ضمن دول الحرية أو المجموعة الأولى من المجموعات الثلاث، كما دخل 8 دول ضمن مجموعة الدول الحرة جزئيا وهي الكويت البحرين جيبوتي الاردن واليمن ولبنان وموريتانيا، بعد أن كانوا 6 في 2004 بعد دخول كل من لبنان وموريتانيا، اما الـ 11 دولة عربية الاخرى فهي تدخل ضمن التصنيف الثالث والأخير، وهو الخاص بالدول التي تنعدم في بعضها الحريات سواء كانت المدنية أو السياسية.اما أسواء الدول العربية تمثيلا فكانت الصومال وسوريا والسودان والسعودية وليبيا.

وخلال الفترة بين 2004 و 2006 لم يتحسن الأداء سوى في ثلاث دول عربية وهي على التوالي من (الأفضل) (لبنان التي شهدت تحسن في كل من مؤشر الحريات المدنية)، ثم موريتانيا التي شهدت تحسن في مؤشر الحريات المدنية وأخيرا السعودية التي شهدت تحسن في مؤشر الحريات المدنية.

- **حرية الصحافة:** ويقصد بها ترتيب مدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية: 0 - 30 = صحافة حرة، 31 - 60 = صحافة حرة جزئيا، 61 - 100 = صحافة غير حرة، لا جواب = لم يجر ترتيبها*

فمن خلال دراسة وتحليل الجدول نلاحظ أن هناك تباين كبير في أداء الدول العربية، فمن الدول العربية من حقق طفرة كبرى في المؤشر ومنها من شهد ارتداد كبير، فعلى الرغم من أنه لم تدخل أي دولة عربية ضمن الدول الخمسين الأولى في المؤشر، إلا أنه ولأول مرة ومنذ صدور المؤشر شهدنا دخول خمس دول عربية ضمن الـ100 الأوائل، وهي: الكويت في المرتبة 73، **وموريتانيا** في المرتبة 77، والأمارات في المرتبة 79، قطر المرتبة 81. وفي المقابل تراجعت لبنان (التي كانت الممثل العربي الوحيد ضمن المائة الأوائل) من المركز 56 إلى المركز 107 في غضون خمس سنوات فقط، ومن بين العشرين

* - ويقيس مؤشر حرية الصحافة مقدار الحرية المسموح بها للصحافيين والمؤسسات الاعلامية في كل دولة والجهودالتي تبدلها الحكومات في هذا الخصوص، وتقوم منظمة مراسلون بلا حدود بإرسال استبيان مبني على عدة معايير ومحددات بلغت 50 معيارا. بعضها يتعلق بإعتداءات مباشرة على الصحافيين كالقتل أو السجن أو العدوان البدني أو التهديد به. كما تتعلق بعض الأسئلة بالتعامل القومي مع المؤسسات الإعلامية كالإغلاق والمصادرة أو المراقبة أو الضغط. كما تتعلق بعض التساؤلات بالتجاهل أو الإعفاءات التي تمنح للمسؤولين عن الإعتداءات.

انظر: رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، "**تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية**" 2004-2006.

دولة التي تحتل مؤخر الترتيب هناك 6 دول عربية وهي على التوالي من (الأسوأ): السعودية، العراق، سوريا، ليبيا، اليمن ثم تونس.

بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بالمساءلة العامة هناك أيضا المؤشرات التالية: مؤشر الأداء السياسي، مؤشر التوظيف لدى الجهاز التنفيذي، مؤشر تنافسية التوظيف، مؤشر انفتاح التوظيف، مؤشر المشاركة في التوظيف، مؤشر القيود على التوظيف، مؤشر المساءلة الديمقراطية ،مؤشر الشفافية[1]

جدول رقم(02):يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر حرية الصحافة من 2002 إلى 2006[2]

الدولة	2002 ت	2003 ت	2004 ت ن	2006 ت ن
مصر	101	112	43.5-128	64.2-133
قطر	-	115	32.5-105	18-81
السعودية	125	156	79.1-159	76.0-161
تونس	128	149	62.6-152	53.7-148
ليبيا	129	153	60-154	62.5-152
المغرب	89	131	43.00-126	24.8-97
السودان	105	142	44.25-132	48.1-139
لبنان	56	106	24.38-87	28-107
سوربا	126	155	67.50-155	63-153
اليمن	103	136	48.00-135	04-150
فلسطين	82	130	43.17-127	46.7-134
الجزائر	90	108	43.50-128	40.126
الصومال	-	140	43.50-128	51.2-145
جيبوتي	96	120	55-145	33-121
موريتانيا	-	121	51.00-138	17.5-77

[1] - محاضرات الأستاذ بوقنور إسماعيل، مقياس الحكم الراشد في الإدارة المحلية، للسنة الأولى ماستر حوكمة محلية والتنمية السياسية والإقتصادية، الموسم 2014/2013.

[2] - رضا عبد السلام، **المرجع السابق**.

أما فيما يخص **مؤشرات جودة الإدارة** ، فهي تقيس لنا حدود الفساد في مجـــال إدارة المـــوارد وإدارة السوق، ومدى احترام الحكومة للقوانين، ونخص بالذكر :**مؤشر درجة الفساد،نوعيـــة الإدارة، حقوق الملكية، مؤشر السوق الموازي، مؤشر الإدارة المالية، مؤشر تخصيص الموارد، مؤشر احترام و تطبيق القانون.**

ولتقدير مستوى الحكمانية في بلد ما ،قد تم الاعتماد على ثلاث معايير رئيسية للتحليل، كل معيار يتم قياسه عن طريق مؤشرين، و ذلك على النحو التالي:

المـــعـــيار الأول: يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات و تراقب ويتم تغييرها،ويتم قياسه مـــن خلال مؤشرين اثنين هما:

- 1- **مؤشر المساءلة:** وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقـــيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: **الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريـــات المدنيـــة، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات.** تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

- 2- مؤشر الاستقرار السياسي: وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصـــادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (**تـــوترات إثنيـــة، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقـــة السياســـية، تغيـــيرات دستورية، انقلابات عسكرية**). تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و(+2.5) والقيم العليـــا هـــي الأفضل.

قدمت مؤسسة مابليكروفت **(*Maplecroft*)** خمسين مؤشرا لقياس درجة الإستقرار السياسي للدول، وخلصت إلى أنه لا توجد دولة عربية في عام **2013** تدخل ضمن الدول المســـتقرة، وتتـــوزع الدول العربية على النحو التالي[1]:

[1] - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص04.

- تسع دول تقع ضمن الدول متوسطة الإستقرار، لكن اللافت للنظر أن هذه الدول باستثناء دولتين (المغرب والسعودية) تقع ضمن الدول الصغرى، ويشكل مجموع سكانها 24 بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي.
- ذلك يعني ان 76 بالمائة من العرب يعيشون في دول غير مستقرة بنسبة عالية أو عالية جدا، وحيث أن عوامل عدم الإستقرار هي عوامل هيكلية لا يمكن التخلص منها في فترات زمنية قصيرة، فإن عدم الإستقرار سيتواصل وبأشكال مختلفة، وقد يمتد عدم الإستقرار من الدول العالمية أو العالية جدا إلى الدول المتوسطة بفعل عوامل الإستطراق (أي الإنتشار) السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

فالاستقرار والأمن هما من بين أهمّ الأمور قيمة التي يمكن للدولة أن توفّرها لمواطنيها، ومع ذلك، لم يتمتّع المواطن العربي بهذا الحقّ كاملا، فقد أدّى الصراع الإقليمي والدولي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وأسفر إنشاء دولة إسرائيل في العام **1948** ، وتشريد السكان الفلسطينيين، والحروب التقليدية وغير التقليدية اللاحقة، إلى تدمير الأمن الفلسطيني، والتأثير على لبنان وسوريا والأردن ومصر بدرجات متفاوتة، وقد أدّى غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة إلى تدمير الاستقرار في العراق وتدهور الأمن هناك، وأطلق العنان للتوترات الإقليمية والطائفية إضافة إلى ذلك، يمكن للتوتّرات الإسرائيلية والأميركية مع إيران في شأن برنامجها النووي أن تطلق العنان لحرب أخرى في المنطقة، أما في داخل البلدان العربية، فقد خرّبت الحروب الأهلية لبنان، والسودان، واليمن،والصومال، والعراق، وفلسطين، وفي تلك الحالات، كانت الوحدة الوطنية ضعيفة، ولم تكن الدولة قادرةً على منع عسكرة التوترات الطائفية.

في حالات أخرى، اشتركت الدولة نفسها في شكل من أشكال الحرب الداخلية، كما هو الحال في **الجزائر وسوريا** ضد الإسلاميين في كل منهما، وعراق صدام حسين ضدّ الأكراد والشيعة، وحيث لم تتورّط الدولة في نزاع مفتوح، فإن مستوى الاستخبارات والتدابير القمعية التي تقوم بها للسيطرة على مختلف قطاعات المجتمع، غالباً ما تُشكّل في حدّ ذاتها تهديداً لأمن المواطن، إذ يتعرّض المعارضون السياسيون للنظام إلى السجن والتعذيب في بعض الأحيان؛ ويتم تهميش ومعاقبة المجموعات التي تعد معادية للنظام، وتجري مراقبة عاملين في وسائل الإعلام والمجتمع المدني

ومضايقتهم بشكل متواصل ؛ وتتمّ عرقلة لجوء المواطنين، الذين يعارضون المسئولين السياسيين أو الأمنيين المتنفذين إلى ملاذ العدالة[1].

هذا نهيك عن بعض الدلالات الأخرى التي تبرز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية كما هو الشأن في موريتانيا هناك أيضا:

1- الاغتيالات السياسية داخل الدولة

2- الإضرابات العامة. ووجود حرب عصابات.

3- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي

4- عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة

5- أعمال الشغب داخل نظام الدولة والمظاهرات المعادية للحكومة.

6- الثورات التي نشبت داخل الدولة

هذا بالإضافة إلى المعايير التي تم ذكرها، هناك:

المعيار الثاني: يمثل قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة،و يتم قياسه من خلال مؤشرين هما:

- **مؤشر فعالية الحكومة(جودة الخدمات العمومية واستغلال الإدارة)**: و هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة. تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

- **مؤشر البيئة الإجرائية**: ويقصد به قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

المعيار الثالث: ويقيس مدى احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، ويتم قياسه من خلال:

1- -عزو محمد عبد القادر ناجي، **مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة،**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

– **مؤشر سيادة القانون:** وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون. تتراوح التقديرات ما بين (– 2.5) و(+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

–**مؤشر محاربة ومراقبة الفساد:** يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من **10** (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول،وهذا المؤشر كمؤشر مركّب تم جمعه من **17** دراسة مسحية نفذتها **13** مؤسسة مستقلة مختلفة، ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من **3** مسوحات على الأقل،وتقيس هذه المسوحات مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر[1]

2. مقاربة تراجع الديمقراطية العربية:

يسجّل العالم العربي انخفاضًا في معظم مؤشرات **الحوكمة** الصادرة عن البنك الدولي، من حيث حرية التعبير والمساءلة، وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأسوأ في العالم، وحتى في مرتبة أدنى من دول جنوب الصحراء في أفريقيا، ومن حيث المؤشرات الأربعة الأخرى – **الاستقرار السياسي** (***Political stability***)، **وفاعلية الحكومة** (***Government Effectiveness***)، **وسيادة القانون** (***The rule*** of ***law***)، **ومكافحة الفساد** (***Anti-corruption***) – تأتي المنطقة العربية في المرتبة الثانية الأسوأ في العالم، بعد دول جنوب الصحراء في أفريقيا[2]. وهذه التصنيفات تشير إلى وجود نمط خطير يتطلب درسا وتفسيراً.

---

[1] – فارس رشيد البياتي، **المرجع السابق**، ص 125.

[2] – دانيال كوفمان و آخرون، "**مسائل الحوكمة : مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و 2008**" ، تقرير تقني رقم(4978 واشنطن :البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنمية 2009).

فوفق **مؤشر الديمقراطية العربية**، وهو أول مؤشر للديمقراطية وضعته مجموعة من مراكز الأبحاث العربية، إن أياً من الدول العربية ليست في حالة "**تحوّل ديمقراطي متقدمة** "، لكنها تُظهِر بعض "**النزعات الديمقراطية**". يدرس المؤشر أربع فئات من الحوكمة: المؤسسات العامة القوية والمسؤولة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويجد المؤشر بعض الاتجاهات المُشجِّعة في جميع الفئات، لكنه يرى أيضاً أن الحالة الموصفة في النصوص الدستورية والقانونية أفضل بكثير مما يحدث فعلاً على أرض الواقع[1].

فقد قام المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات مشروعا لقياس الرأي العام العربي لعام **2011**، وقد قام بتنفيذه ميدانيا من خلال اجراء مقابلات وجاهية مع **16173** مستجيبا، ضمنت عينات ممثلة لمجتمعات **12** بلد عربيا هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، لبنان، الأردن، والعراق، والسعودية واليمن، وهي تعادل **85** بالمئة من عدد سكان المجتمعات العربية، ويشير القسم الثالث من التقرير اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية من خلال التعرف على مايلي: مفهوم الموطنين للديمقراطية، ومدى قبول النظام السياسي الديمقراطي، وتقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية في بلدانهم[2].

فقد قدم المركز في استطلاع الرأي مجموعة من الإتجاهات ليتم فهم الديمقراطية من قبل الـ 13 الف مستجيب وهي خمس اتجاهات: **ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية، المساواة والعدل بين المواطنين، نظام حكم ديمقراطي، تحسين الأوضاع الإقتصادية، الأمن والإستقرار**[3].

وتدل الشروط التي أوردها المستجيبون في المنطقة العربية –المبينة في الجدول أدناه– على أنه ليست اختلافات جوهرية بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم لمفهومها من ناحية،

---

[1] – خليل شيكاكي وآخرون، "**حالة الإ صلاح في العالم العربي في العام : 2008 مؤشر الديمقراطية العربية** "، مبادرة الإصلاح العربي. ص ص 22-27

[2] - مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2011، قطر الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 34.

[3]– مشروع قياس الرأي العام العربي، المرجع السابق، ص 36

كما تدل على تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن إتجاهات وأطر محددة دون أخرى من ناحية أخرى.

جدول رقم(03):

الشروط التي أوردها المستجيبون باعتبارها شروطا يجب توافرها ليعد بلدا ما ديمقراطي[1]

	الحرّيات السياسية والمدنية	المساواة والعدل بين المواطنين	نظام حكم ديموقراطيّ	تحسين الأوضاع الاقتصادية	الأمن والاستقرار	إلغاء الطائفية والطائفية السياسية والعنصرية والإقليمية	أخرى	لا أعرف	رفض الإجابة	المجموع
السودان	49	17	8	5	4	--	3	10	3	100
العراق	46	13	3	13	3	2	1	10	10	100
لبنان	41	13	4	9	6	11	3	2	11	100
الجزائر	41	22	5	2	1	--	--	20	9	100
الأردن	39	19	8	5	1	1	4	13	--	100
السعودية	38	17	7	4	5	--	5	18	7	100
مصر	34	20	4	6	10	--	4	22	--	100
فلسطين	32	14	15	8	7	1	5	17	--	100
اليمن	30	17	16	5	4	1	7	10	10	100
تونس	29	26	13	4	8	--	5	13	3	100
موريتانيا	22	44	6	5	2	1	1	17	3	100
المغرب	17	26	5	5	15	--	2	19	10	100
المعدّل	35	21	8	6	6	1	3	14	6	100

3. مقاربة الفشل الدولاتي:

الدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهو مصطلح مطاط، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

فبالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدول الفاشلة بأنها الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات، وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية، وربما صراع إقليمي مستوطن، فهذه الرؤية تربط الفشل الدولاتي بالصراع الإثني والحروب الأهلية.

[1] - مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2011، قطر الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 36

وبالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة ***international crime threat Assessment*** تعرف الدول الفاشلة[1] على أنها :"دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي"،[2] يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها.

ففي مجملها تتميز الدولة الفاشلة ب[3]:

أولا: وجود حالة من العنف الداخلي و المشاكل ذات نشأة داخلية.

ثانيا: الانهيار الداخلي للنظام والقانون، بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

ثالثا: السمة الوظيفية والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وان وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع.

فللعام الثامن على التوالي احتلت الصومال الصدارة في مؤشر "**الدول الفاشلة 2013** "الذي تصدره مجلة "**فورين بوليسي**"[4] الأمريكية المرموقة، بينما احتلت السودان المرتبة الثالثة عالميا واليمن المرتبة السادسة عالميا.

---

[1] – فقد استخدم لأول مرة عام 1993 في مقال نشره جيرالد هيلمان *Gerald Hilmen* وستيفن راتنر *Steven Ratner* في مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy إشارة إلى ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الدول التي أصبحت عاجزة تماما عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية و اتجاه مواطنيها. للإطلاع أكثر انظر:

Mink Nguyer ; " The Question of failed States Australia And The Nation Of State Failure "Uniya Jesiut. Social Justice Center, March 2005.pp1-12

(2) – U.S interagency working group , international crime threat Assessment .available at: http://clintole.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/document/pub45270/45270book.WG.pdf.

[3] - سميرة شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الامني دراسة في الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسبير في العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2009-2010، ص ص 54-55

[4] - هي مجلة أمريكية تصدر كل شهرين. أسسها سنة 1970 صامويل هنتغتون و وارن ديميان مانشل. تنشر المجلة سنويا مؤشر الدول الفاشلة.

ومنذ عام **2005** دأبت الفورين بوليسى على نشر مقياسها السنوي للدول الفاشلة ، وهو ثمرة جهد مشترك بين المجلة مع صندوق السلام، وتقوم بترتيب أبرز **60** دولة فاشلة واحتلت الصومال قائمة المؤشر.

ويستند التقرير في تقييمه إلى **12** عاملاً: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تم جمع البيانات المتعلقة بها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية. والعوامل التي يستند إليها التقرير في تقييمه هي الضغوط الديموجرافية، واللاجئين، والتظلمات الجماعية، والفرار البشري، والتنمية المتفاوتة، والعجز الاقتصادي، وعدم الشرعية الدولية، والخدمات العامة، وحقوق الانسان، والأجهزة الأمنية، والنخب الحزبية، والتدخلات الأجنبية، والتهديدات الأمنية والتدهور الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويعرف التقرير، الدولة الفاشلة، على أنها الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة[1].

ففي مؤشر الدول الفاشلة لسنة **2013** احتلت الصومال صدارة المؤشر للعام الثامن على التوالي بـ**113.9** نقطة وجاءت السودان فى المرتبة الثالثة بـ**111,0** نقطة، وجنوب السودان في المرتبة الرابعة بحوالي 110،6 نقطة واليمن في المرتبة السادسة بحوالي **107،0** نقطة، والعراق في المرتبة الـ**11** بحوالي **103,9** نقطة، واثيوبيا في المرتبة الـ**19** بحوالي **98.9** نقطة، وسوريا في المرتبة الـ**21** بحوالي **97.4** نقطة وجاءت لبنان في المرتبة الـ**46** بحوالي **86.3** نقطة وليبيا في المرتبة **54** بحوالي **84.5** نقطة[2]

---

[1] – فورين بوليسي" **قائمة أكثر الدول العربية فشلا في 2013**" موجود على الموقع:

http://www.albayan.ae/one-world/2013-06-27-1.1911604

[2] – **المرجع نفسه.**

جدول رقم:(04)

يوضح قائمة أكثر الدول العربية فشلا في 2013

قائمة أكثر الدول العربية فشلا في 2013		
الدولة	التصنيف العربي	التصنيف الدولي
الصومال	1	1
السودان	2	3
اليمن	3	6
العراق	4	11
سوريا	5	21
مصر	6	34
لبنان	7	46
ليبيا	8	54
الجزائر	9	73
تونس	10	83
الأردن	11	87
المغرب	12	93

فوفق المؤشرات والعوامل التي تحددها مجلة السياسة الأمريكية في تفسيرها للفشل الدولاتي نسلط الضوء على بعض من نمادج الدول العربية (مقارنة بين مقياسي **2012 – 2013**) لكل من: تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن:

1- الأبعاد السياسية والأمنية للفشل الدولاتي في الدول العربية " *the political and security dimensions*":

ظهرت معضلة كتابة وإقرار دساتير في نظم هذه الدول وإجراء انتخابات تمثيلية في ظل انقسام نخبوي واضح، فنجد أزمة دستور 2012 الذي تم إقراره دون توافق فيما بين جميع الأطراف، الأمر الذي انعكس في حالة عدم الاستقرار السياسي التي ظلت تعاني منها **مصر**، بل إن مصر ما بعد ثورة يناير قد شهدت عدم استقرار مؤسساتي طال المؤسسة القضائية، وأدخلها كلاعب سياسي، الأمر الذي ظهر جليًّا في قرار القضاء المصري حل البرلمان المنتخب في 2012 والذي تشكلت منه الجمعية التأسيسية التي صاغت الدستور، وصولا إلى إصدار رئيس الجمهورية محمد مرسي إعلانًا دستوريًّا يحصن قراراته. قبل أن يتم الإنقلاب عليه.

وكذلك في **تونس**، فعلى الرغم من أن الكثير من المراقبين يذهبون إلى أن المرحلة الانتقالية في تونس هي الأكثر سلاسة فيما بين العديد من الدول؛ إلا أن الأجواء المشحونة نتيجة افتقاد الثقة فيما بين الإسلاميين والمعارضة العلمانية تثير المخاوف حول وثيقة الدستور التونسي والانتخابات المزمع إجراؤها[1].

بينما **اليمن** لم يستطع الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الفرقاء الممثلين في الانفصاليين بالجنوب والمتمردين الشيعة والإسلاميين والقبائل والشباب المهمش وأعضاء الحزب الحاكم السابق، وهو ما لم يوفر مناخًا يسمح بالشروع في كتابة الدستور أو حتى إجراء انتخابات .

أما **ليبيا** فتواجه إشكالية إرساء قواعد الدولة وفرض سيادتها على أراضيها في الوقت الذي تنتشر فيه الميليشيات على الأرض، كما تواجه ليبيا أزمة تقسيم السلطة ما بين مركزية السلطة ولا مركزيتها. أما سوريا فهي لم تبدأ بعد أي خطوة سياسية، فما زال الحديث عن سوريا يحتكم إلى المعارك على أرض الواقع؛ بل إن الحديث عن معارضة منظمة أصبح حديثًا لا جدوى منه في ظل الانقسامات التي تسيطر على المعارضة السياسية أو المعارضة المسلحة، لنجد أن نفس المؤشر الخاص بانقسام النخبة ظاهر بوضوح في الحالة السورية كذلك[2].

من ناحية أخرى؛ فقد ظهر مؤشر الفشل الخاص **بالتدخل الخارجي** سواء أكان دولا أو فاعلين مع اختلاف درجة ومجال وحدة هذا التدخل ما بين تدخل صارخ كما في الحالة السورية أو الحالة الليبية، الأمر الذي يترك بلا شك أثرًا كبيرًا وغالبًا سلبيًّا على ميزان القوى الداخلي واتجاهات حل صراعات المجتمع.

2- الأبعاد الاقتصادية " *Economic Dimensions* "

ما زالت كل من **تونس واليمن** تعانيان من معدلات بطالة مرتفعة وبنية اقتصادية هشة، بل إن اليمن تزيد معاناته من ناحية انهيار الخدمات العامة، والارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية، بينما في

---

[1] – رنا أبوعمرة، أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

[2] - رنا أبوعمرة، **المرجع السابق**.

مصر تراجع معدل النمو الاقتصادي في العامين التاليين، كما انخفض الاحتياطي الأجنبي، وارتفع عجز الميزانية، بالإضافة إلى هروب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نتيجة تخبط القرارات الاقتصادية، وهو ما ظهر في تردد الحكومة في صفقة قرض البنك الدولي ما بين تبني إجراءات تقشفية تمهيداً للحصول على القرض وإلغائها بفترة وجيزة، ناهيك عن تأثر عائدات القطاع الخدمي بشكل عام وقطاع السياحة بشكل مباشر، وفي ليبيا فإن الوضع أكثر تحسناً نتيجة وجود احتياطات نفطية وفيرة، الأمر الذي قد يسمح لها باجتياز المرحلة الانتقالية بشكل أكثر هدوءاً.

3- الأبعاد الاجتماعية: " *the social dimensions* "

لا يخفى تقدم حزمة المؤشرات الاجتماعية في أغلب الدول العربية المصنفة في مقياس الفشل إلى تنامي خطر الطائفية والمذهبية والصراعات الفرعية في المنطقة العربية كلها على خلفية قضايا الأقباط والأقليات الدينية في مصر، والعنف السني العلوي في سوريا، والصراعات القبلية المذهبية في اليمن، والمنافسة القبلية في ليبيا، الأمر الذي يبرز أولوية هذا البعد في حلقة الفشل، كما أظهرتها موجة الإحتجاجات.

فضلا عن تنامي عنف السلفيين في تونس والقضايا المثارة حول التعدي على حقوق المرأة وتنظيم وسائل الإعلام، وقد اشتركت كل هذه الدول في ظاهرة هجرة العقول، وارتفاع معدلات الهجرة، واللجوء والتروح لدى سكانها، والتي سجلت أرقاماً غير مسبوقة نتيجة ما شهدته هذه الأقاليم من عمليات عسكرية أو أعمال عنف[1].

وبالرغم من أن المؤشرات السياسية هي المؤشرات الأكثر بروزاً والأكثر تعبيراً عن حالة الفشل التي تمر بها الدول، إلا أنه في الحقيقة تحتل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المكانة الأكبر في ترجيح حالة الفشل إلى الحد الذي تصبح معه منذرة بالخطر، فالمؤشرات الاجتماعية هي بالأساس العوامل الكامنة والمحفزة للفشل، والتي يجب البدء بها لكسر حلقة الفشل لتحقيق تقدم ملموس بما يضمن أساساً قويًا لأي عملية سياسية لاحقة.

---

[1] - رنا أبوعمرة، **المرجع السابق**.

4.معيار الفساد السياسي: الدول العربية من الفساد العرضي إلى الفساد النسقي

يرتبط الفساد السياسي في الدول العربية بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم محل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، ومع إن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين البلدان التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في هذه الدول العربية في كلا النوعين في الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم).

فالفساد السياسي يأخذ من حيث نطاق انتشاره ثلاثة أشكال:

أ- **الفساد العرضي (*corruption Incidental*):** الفساد البيروقراطي أو الفردي، وحجمه محدود، تقتصر ممارسته على عدد قليل، ويمارسه صغار الموظفين أو بعض الأشخاص المنعزلين.

ب- **الفساد المؤسسي (*systematic corruption*):** أو النظامي، الفساد ميزة الهيئات االحكومية السياسية والإدارية، والامنية، والمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، وتعد اثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول.

ت- **الفساد النسقي** (***cystemic corruption***): عندما يسود الفساد في الدولة والمجتمع، حيث الجميع يستخدم الوسائل والطرق غير المشروعة للنهب وجمع الثروة، وتحقيق المكاسب الشخصية، فالمؤسسات فيها تخضع لأشخاص فاسدين، والفساد فيها يعيد انتاج نفسه، وهو الامر الذي يعقد مهمة الاصلاح[1].

[1] - *Michael Johnston,«Figthing systemic corruption: Social foundations for institutional reform,» in: Mark Robinson (Editor),«Corruption and development,»The European Journal of Development Research, vol.10, no.1 (June1998), p.89.*

جدول رقم(05): يوضح أنواع الفساد السياسي

النمط	المستوى	االشكل
العرضي	صغار الموظفين بعض الأفراد	الاختلاس الرشوة المحاباة
المؤسّسي	الموظفون العموميون رجال الشرطة رجال السياسة	الرشوة، التزوير، الاختلاس و نهب المال العام، الزبونية. التعسف في استخدام السلطة و استغلال النفوذ
النسقي	القيادة الحاكمة. النخب البيروقراطية. رجال السياسة كل المؤسسات و يشمل أغلب جوانب الحياة في الدولة و المجتمع	استعمال واسع للاختلاس. انتشار المحاباة و الزبونية. وضع الأملاك العمومية لخدمة المصالح الخاصة باسم المصلحة الوطنية. الرشوة المقننة و المنظمة

Source: Stephen P.Rilley,«The political economy of anti-corruption strategies in Africa,» in Mark Robinson (Editor),«Corruption and development,» The European Journal of Developmen Research, vol.10, no.1 (June1998), p.140.

فانتشار الفساد في أنماط مختلفة من النظم العربية، ملكية وجمهورية، رئاسية وبرلمانيـــة، يكشـــف بوضوح عن أن هذا الفساد ماهو إلا ثمرة طبيعية لتأبيد السلطة وتوارثها من جهـــة، ولغيـــاب النخـــب المؤسسية التي تتحرك بوازع الحرص على المصلحة العامة وتمارس دورها الرقابي بتجرد وشفافية، من جهة أخرى، فهي تؤسس إذن لظاهرة التخلف السياسي في المنطقة وفق منطق الاستغلال السياسي للشعوب.

وصنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر سنة 2013 **الســـودان** وليبيـــا والعـــراق وسوريا واليمن بين الدول الاكثر فسادًا في العالم، والدنمارك ونيوزيلندا الدولتين الاقل فسادًا، وكانـــت الدول الأكثر فسادًا هي الصومال وكوريا الشمالية وأفغانستان.

واعتبرت منظمة الشفافية الدولية[1]، التي تتخذ من برلين مقرًا لها، أن حوالى 70% من دول العالم تطرح مشكلة جدية على صعيد تفشي الفساد بين موظفي اداراتها الرسمية، من دون أن تمنح ايًا من البلدان الـ177 التي تناولتها في تقريرها في العام 2013 التصنيف الافضل. وتعد هذه المنظمة غير الحكومية كل سنة دليلًا لانتشار الفساد بين الاحزاب السياسية والشرطة والنظام القضائي والخدمات العامة في جميع البلدان، وهو ما يقوض النمو ويعيق مكافحة الفقر.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن **فين هاينريش**، أحد باحثي منظمة الشفافية، قوله: "إن الفساد يطاول الفقراء بصورة خاصة". وتابع: "ما يتبين من خلال التصنيف هو أن الدول الاكثر فسادًا هي الدول الاكثر فقرًا وانه في هذه الدول الاكثر فقرا، فان الاقل ثراء هم الذين يعانون الاكثر من الفساد. هذه الدول لن تخرج إطلاقا من الفقر اذا لم تكافح الفساد"[2]

ففي تقرير مدركات الفساد لسنة **2012** اعتلى قائمة الدول العربية والعالمية من حيث انتشار الفساد، كل من الصومال والسودان، اللتان جاءتا في المركزين **174** و**173** على التوالي، تلتهم العراق في المرتبة **169**، ثم ليبيا في المركز الرابع عربياً و**160** عالمياً.

وجاء في القائمة، التي تم ترتيبها تنازليا من الدول الأكثر فساداً إلى الأقل فساداً، **اليمن** المركز الخامس عربياً، و**158** عالمياً، وسوريا السادسة عربياً و**144** عالمياً، بالإضافة الى لبنان السابع عربياً، و**122** دولياً، ومصر الثامنة عربياً و**118** عالميا. وجاءت كل من الجزائر في المرتبة التاسعة على مستوى الدول العربية والمرتبة **105** على مستوى العالم، ثم المغرب عاشراً وفي المرتبة **88** عالمياً، وتشاركت كل من المملكة العربية السعودية والكويت في المركز **11** عربياً و **66** عالمياً.

أما أقل الدول العربية من ناحية انتشار الفساد، فتصدرتها كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، إلا أنها لازالت بعيدة عن المراكز العشرة الأولى عالمياً، حيث جاءت في المركز **27** مناصفة، وبرزت كل

---

[1] - ويستند مؤشر منظمة الشفافية العالمية للفساد 2013 إلى معلومات جمعتها 13 مؤسسة دولية، منها البنك الدولي والمصارف الاسيوية والافريقية للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وهو يتراوح بين صفر لبلد يعتبر "بالغ الفساد"، و10 لبلد يعتبر "صالحًا جدا".

[2] – تقرير منظمة الشفافية للعام 2013:

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1665:g------2013

من البحرين والأردن وعُمان كأفضل الدول من ناحية انتشار الفساد مقارنة مع باقي الدول في المنطقة، وجاء ترتيبها في المراكز **53**و **58** و **61** عالميا على التوالي[1].

في حين أن التقرير الذي صدر في **2013** فإنه يرى أن العالم العربي أكثر فسادا مما كان في **2012**، هذا ما كشف عنه تقرير مؤشرات الفساد في القطاع العام الذي أعلنت عنه مؤسسة الشفافية الدولية، وحسب التقرير، فقد انخفض أداء عشر دول عربية هذا العام، وتحسن الانطباع الدولي عن أداء ثلاث دول فقط. وفي الإجمال، **19** دولة من أصل **21**دولة عربية شملها التقرير علامة تقل عن **50**% على مؤشر من **100**% يشير إلى خلو الدولة من الفساد[2].

فمن بين **177** دولة مشمولة في التقرير جاءت بين الدول العربية أولاً دولة الأمارات العربية المتحدة بالمركز **26** (بمعدل **69**%)، تلتها دولة قطر بالمركز (**28 بمعدل68**%)، واحتلت البحرين المركز الثالث عربياً و**57** عالمياً (**بمعدل48**%)، وتراجعت الكويت في المؤشر من المرتبة **66** إلى المرتبة **69** عالمياً، كما بقيت المملكة السعودية متراجعة بـ**6** مراتب من المركز **57** عام **2011**إلى المركز **63** عالمياً هذا العام. وتراجعت الكويت من المركز **66** إلى المركز **69**، بينما احتلت باقي الدول العربية المشمولة في المؤشر في المراتب الأخيرة، والسودان **11** نقطة، ليبيا **15** نقطة، العراق **16** نقطة، سورية **17** نقطة، اليمن **18** نقطة[3].

وبهذه النتائج تكون معظم الدول المشمولة في المؤشر قد تراجعت في معدلات الشفافية ومكافحة الفساد، وهو ما ترده منظمة الشفافية العالمية إلى إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، التي تعد من الآفات الشائعة والمزمنة في المؤسسات والإدارات الحكومية في البلدان العربية.

---

[1] - تقرير: أكثر الدول العربية فساداً للعام 2012

http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/12/7/Arab.transperancy.2012

[2] – بالأرقام.. دول الخليج الأقل فسادا في العالم العربي

http://www.alhurra.com/content/most-corrupt-arab-countries-infographic/238402.html

[3] – غول الفساد في البلدان العربية:

http://anbamoscow.com/writers/20131204/387827393.html

ولفهم خلفية فشل وعود الحكومات العربية بمكافحة الفساد، وتحقيق مبدأ الشـــفافية، في عمـــل مؤسسات وإدارات الدولة بمستوياتها المختلفة، يؤكد مؤشر عام **2013**، مثلما أكدت مؤشرات الأعوام السابقة، أن الدول التي احتلت المراتب الأولى هي الدول التي تحظى بأنظمة ديمقراطية مستقرة، يتم فيهـــا تبادل السلطة عبر صناديق الانتخاب، وتتمتع فيها البرلمانات بسلطات رقابية واسعة، لذلك كـــان مـــن الطبيعي أن تحتل المراتب الأولى في تصنيف الشفافية ومكافحة الفساد الدنمارك ونيوزيلندا، بـــ **91** نقطة من أصل **100**، وفنلندا في المركز الثالث مع **89** نقطة. وأن تذهب باقي المراتب العشـــرة الأولى مـــن التصنيف لكل من السويد والنرويج وسنغافورة وسويسرا وهولندا والنمسا وكندا[1].

وحيث تقدمت العملية الديمقراطية في البلدان الأخرى حسنت حكومات تلك البلدان من مواقعها في المؤشر تصنيف الشفافية ومكافحة الفساد، بينما في الدول التي تراجعت فيها الديمقراطية ازدادت فيها عمليات الفساد وانتشرت، لأن الديمقراطية والشفافية ومكافحة الفساد ترتبطان بتناسب طري صـــعوداً وهبوطاً، كمتلازمة ثابتة لا يشوبها شك.

[1] – غول الفساد في البلدان العربية، **المرجع السابق**.

خاتمـــــــــــــة:

إنَّ الوطن العربي هو جزء من العالم الثالث، وهو خاضع من هـــذه الناحيـــة لـــذات القـــوانين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم المسيرة التنموية لهذا العالم . وبالاستناد إلى مقولة "العـــام والخاص" الجدلية، فإنَّ الوطن العربي يمتلك هويته الخاصة وطابعه المميز، وإذن فإنَّ لظاهرة التخلف فيـــه، وبالتالي للعملية التنموية، أيضاً طابعها الخاص والمميز، وهذا ما طرحناه من خلال هذا المقـــال، الـــذي عالجنا فيه طبيعة الإختلاف بين تركيبة الدول العربية ومسببات التخلف في كل منطقـــة، بالإضـــافة الى النتائج التي تسبب فيها هذا التراجع في العملية التنموية في هذه الدول، عبر موقعها في بيـــان مؤشـــرات ومعايير التخلف الدولية، وكل ما تحويه هذه المؤشرات من الفساد والفشل الـــدولاتي، وتـــدني معـــايير المشاركة السياسية وتراجع نسب الثقافة السياسية

هذا الأمر زاد من حدة انتشار أو بروز مجموعة الأزمات السياسية والإجتماعية التي هي بـــدورها سمات للتخلف السياسي، كأزمة الهوية وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل والإندماج، نهيك عن تراجع موقع هذه الدول العربية في التصنيفات المتعلقة بالتنمية الإنسانية، وعدم تحقيقها لتنمية مستدامة تضمن مستقبل الأجيال القادمة، لهذا وجب عليها البحث الجدي في مسببات هذه التدني والتدهور، ورسم استراتيجيات للخروج من هذه الأزمة.